

Humanities and Educational  
Sciences Journal

ISSN: 2617-5908 (print)



مجلة العلوم التربوية  
والدراسات الإنسانية

ISSN: 2709-0302 (online)

فاعلية السياسات والإجراءات الجمركية الفلسطينية  
في مواجهة ظاهرة التهريب عبر الحدود:  
معبر الكرامة أنموذجاً(\*)

الباحث/ علاء نمر موقدي  
طالب دكتوراه، قسم المحاسبة  
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف  
جامعة صفاقس، صفاقس - تونس  
[alaa\\_moqdi@hotmail.com](mailto:alaa_moqdi@hotmail.com)

أ.د/ طارق الحاج  
أستاذ دكتور في المالية العامة  
جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين  
[tareq2000@najah.edu](mailto:tareq2000@najah.edu)

## فاعلية السياسات والإجراءات الجمركية الفلسطينية في مواجهة ظاهرة التهريب عبر الحدود: معبر الكرامة أنموذجًا

الباحث/ علاء نمر موقدي  
طالب دكتوراه، قسم المحاسبة  
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف  
جامعة صفاقس، صفاقس - تونس

أ.د/ طارق الحاج  
أستاذ دكتور في المالية العامة  
جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين

### الملخص

هدفت هذه الدراسة معرفة فاعلية السياسات والإجراءات الجمركية الفلسطينية في مواجهة ظاهرة التهريب عبر الحدود: معبر الكرامة أنموذجًا، وللإجابة على السؤال الرئيس: ما فاعلية السياسات والإجراءات الجمركية الفلسطينية في مواجهة ظاهرة التهريب عبر الحدود: معبر الكرامة أنموذجًا؟ استخدمت هذه الدراسة البحث الوصفي الارتباطي، وضمن هذا النوع قرر الباحث استخدام المنهج الكمي باعتباره يحقق أهداف الدراسة، وعليه فقد استخدم الباحث استبانة مكونة من 41 فقرة كأداة للدراسة، وقد تم تطبيق هذه الأداة على عينة من العاملين في دائرة الجمارك الفلسطينية، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية. وقد بينت الدراسة وجود درجة استجابة كبيرة نحو فاعلية السياسات والإجراءات الجمركية الفلسطينية في مواجهة ظاهرة التهريب عبر الحدود: معبر الكرامة أنموذجًا في الدرجة الكلية، ووجود درجة استجابة كبيرة على جميع مجالاتها الثلاثة. وأوصى الباحثان بجملة توصيات من أبرزها: ضرورة العمل على توفير الإمكانيات المادية، والاهتمام بالكادر البشري العامل، وتحسين القوانين بالإضافة إلى ضرورة عقد المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع.

**الكلمات المفتاحية:** الجمارك، دائرة الجمارك الفلسطينية، التهريب، معبر الكرامة.

## The Effectiveness of Palestinian Customs Policies and Procedures in Addressing the Phenomenon of Cross-Border Smuggling: Al-Karama Crossing as a Model

**Alaa Nimer Moqdi**

PhD Student, Accounting Department  
FSEGS, University of Sfax, Sfax, Tunisia

**Prof. Dr. Tareq Al-Haj**

Professor of Public Finance, An-Najah  
National University, Nablus, Palestine

### Abstract

This study aimed to identify the role of the Palestinian Customs Department in reducing smuggling through the Al-Karama Crossing. To answer the main research question: What is the role of the Palestinian Customs Department in reducing smuggling through the Al-Karama Crossing? the study employed the descriptive correlational research method. Within this framework, the researcher decided to use the quantitative approach as it best serves the objectives of the study. Accordingly, a questionnaire consisting of 41 items was used as the primary tool for data collection. This tool was administered to a sample of employees working in the Palestinian Customs Department, selected through stratified random sampling.

The findings of the study revealed a high level of response regarding the role of the Palestinian Customs Department in reducing smuggling through the Al-Karama Crossing at the overall level, as well as a high level of response across all four domains. The study also showed a statistically significant positive correlation between the role of Palestinian customs and the reduction of customs smuggling at the Al-Karama Crossing.

Based on these findings, the researcher recommended several measures, most notably: the necessity of providing sufficient material resources, paying greater attention to the human workforce, improving relevant laws, and conducting further studies on this subject.

**Keywords:** Customs, Palestinian Customs Authority, Smuggling, Al-Karama Crossing.

## المقدمة:

تعد عملية التهريب عبر الحدود البرية والبحرية والجوية مثالا لأنماط التعديلات، التي تتعرض لها كافة دول العالم، وينتج عنها تأثيرات اقتصادية، ومالية، واجتماعية، وأمنية، تضر بالدولة ومواطنيها، والمكاسب الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها. وقد ازدادت خطورة عمليات التهريب في الآونة الأخيرة نتيجة لانفتاح الأسواق العالمية بسبب تطبيق اتفاقيات التجارة العالمية، التي أزالَت العديد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية من طريق التجارة العالمية، وجعلت المنافسات التجارية كثيرة، ولجوء بعض المتعاملين إلى عمليات التهريب، والتهرب من الضرائب الجمركية، وتصريف بضائع مغشوشة أو مقلدة أو محظورة، وذلك من أجل القدرة على المنافسة وتحقيق الأرباح الهائلة (السيد، 2001). ويمثل التهريب الجمركي أهم مصادر النقص في إيرادات الضرائب غير المباشرة وبالأخص في الحالة الفلسطينية، بسبب الأوضاع السياسية والجغرافية، فقد كان للاحتلال منذ عام 1967 أثر كبير في تحديد النظام التجاري الفلسطيني ضمن اتحاد جمركي قسري جزئي انتقائي وتمييزي مع إسرائيل، مما روج لثقافة التهريب لدى القطاع الخاص، وبعد عام 1994 وتوقيع اتفاق باريس الاقتصادي، طرأ تغير قليل مع تعديلات شكلية وغير جوهرية على التجارة الخارجية الفلسطينية، إلا أن الاتحاد الجمركي أخذ شكل اتحاد جمركي منقوص ومطبق من طرف واحد وفقا للمصلحة الإسرائيلية فقط (مسيف، 2018). كما أن إدارة الجمارك تقوم بعدة مسؤوليات من خلال نظمها المتمثلة في القوانين واللوائح والقرارات، التي تعد في حد ذاتها أهداف الدولة، التي تنشدها من وراء وجود الجهاز الجمركي الخاص بها (مريم، 2017). ومن الوظائف التي تختص بها إدارة الجمارك هي مكافحة التهريب سواء إلى داخل أو خارج البلاد عبر المنافذ الجمركية، وتركز الجمارك جهودها في متابعة جميع المنافذ التي يتوقع أن تتم من خلالها أنشطة التهريب، التي تتم بهدف التهريب من دفع الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى، أو بهدف إدخال مخدرات وممنوعات إلى البلاد، أو مخالفة التشريعات الجمركية (السلامين وآخرون، 2018). كما تعتبر الضرائب الجمركية من أهم الإيرادات التي تحصل عليها الدولة، حيث إن الهدف الرئيس من فرضها هو إشباع حاجات الأفراد من الخدمات والإنفاق على القطاعات الأساسية والضرورية التي تعود بالنفع على المواطنين والمقيمين في الدولة، وأن أي خلل في الحصول على الإيرادات يشكل أزمة للدولة وضعف في تنفيذ المشاريع، وتقصير في القيام بالواجبات والمسؤوليات، ومن هذه المشاكل التي تؤثر في تحقيق ذلك هو التهريب الجمركي، لذا فمن المهم أن نتعرف على أهمية ودور الجمارك على الحدود للحد من هذه الظاهرة، حيث تعتبر جريمة التهريب الجمركي عبر الحدود من أخطر الجرائم الجمركية، وهي عينة من الجرائم الاقتصادية الواقعة على الدولة والمهددة لكيانها الاقتصادي، حيث تشكل تحديا مستمرا للأنظمة المالية والاقتصادية لدى جميع الدول. وتحتاج كل دولة إلى زيادة الإيرادات الضريبية، لتمكين من القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها، سواء كانت الأمنية أو الاجتماعية من خلال

فرض الضرائب، وأن ظاهرة التهريب الجمركي من المشاكل والعقبات التي تحول دون أداء الدولة لمهامها التي تهدف إلى تحقيق الرفاهية، وتقديم الأساسية للمواطنين، وذلك لما للجمارك من تأثير كبير في إمداد الموازنة العامة للدولة بالأموال اللازمة لذلك، ولعلنا لا نبالغ إذا اعتبرنا أن ظاهرة التهريب الجمركي واحدة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى النقص المضطرد في خزينة الدولة، ولها أثر سلبي كبير في حالة ازديادها على التضخم الذي تعاني منها الدولة والذي يتمثل في وجود عجز في النفقات مقابل الإيرادات التي تجبها الدولة من الضرائب والجمارك وغيرها (إسماعيل وآخرون، 2016). ويعتبر معبر الكرامة حالياً المعبر الحدودي الدولي الوحيد في الضفة الغربية. كما أنه يعتبر معبر الخروج والدخول المخصص للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، ولأولئك المسافرين من وإلى الأردن. يقع المعبر على بعد خمسة كيلومترات شرق مدينة أريحا، ويمتد فوق نهر الأردن القديم (مجلس الشاحنين الفلسطيني، ومجلس التجارة الفلسطيني، بالترتيب، 2009). وعليه فسوف يقوم الباحث بدراسة دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة.

### مشكلة الدراسة:

يعتبر التهريب من أهم المشكلات التي تواجه موازنة السلطة الفلسطينية وتمنع من إمكانية الاعتماد الذاتي في تمويل النفقات الجارية، وبالتالي يجيب البحث عن حلول لمكافحة التهريب بتقليل العجز في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن هذه الحلول تفعيل دور الجمارك، التي تعمل على منع ومكافحة التهريب، وبالتالي يؤدي إلى تقليل نسبة التهريب وبدوره يعمل على رفد خزينة الدولة لمواجهة التزاماتها. ويمثل التهريب الجمركي أهم مصادر النقص في إيرادات الضرائب غير المباشرة وبالأخص في الحالة الفلسطينية بسبب الأوضاع السياسية والجغرافية، فقد كان للاحتلال منذ عام 1967 أثر كبير في تحديد النظام التجاري الفلسطيني ضمن اتحاد جمركي قسري جزئي انتقائي وتمييزي مع إسرائيل، مما روج لثقافة التهريب لدى القطاع الخاص، وبعد عام 1994 وتوقيع اتفاق باريس الاقتصادي، طرأ تغير قليل مع تعديلات شكلية وغير جوهرية على التجارة الخارجية الفلسطينية، إلا أن الاتحاد الجمركي أخذ شكل اتحاد جمركي منقوص ومطبق من طرف واحد وفقاً للمصلحة الإسرائيلية فقط (الاتلاف من أجل النزاهة والمسائلة-أمان، 2017). ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتحدد في الإجابة عن سؤالها الرئيس حول دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهريب عبر معبر الكرامة.

### أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية التي تقدمها دائرة الجمارك الفلسطينية إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، والأساليب والطرق، التي تتبعها الجمارك الفلسطينية عبر معبر الكرامة لمكافحة التهريب، وآلية

العمل التي تتبعها الجمارك عبر معبر الكرامة لتحقيق أهدافها، خاصة في ظل الواقع الفلسطيني وضعف إيرادات الخزينة العامة، وأن ظاهرة التهريب في حالة تزايد، ولا تقتصر على منطقة جغرافية محددة. ومما يدل على تفاقم ظاهرة التهريب هو عدد حالات التهريب التي تم ضبطها من قبل دائرة الجمارك عبر معبر الكرامة، حيث بلغ ما تم ضبطه ومصادرته من السجائر في عام 2017 (63430) "كروز" و(10232) كيلو "معسل" بينما وصل عددها في عام 2018 الى (90236) "كروز" و(15792) كيلو "معسل" وهذه من أكثر السلع المهربة، ولا يقتصر التهريب على سلع محددة، بل يطال جميع أنواع السلع. وسوف يتقدم موضوعا جديدا للمكتبة العلمية، ستساعد الباحثين والمختصين في هذا المجال، وتوفر لهم مرجعا في دراساتهم وأبحاثهم العلمية والعملية النادرة، وتنبع أهمية الدراسة من اهتمام الباحث نفسه وإيمانه بالدور الذي تقوم به دائرة الجمارك بناء على تجربته الشخصية، واحتكاكه المباشر من خلال عمله، وإطلاع الباحث على الكثير من نشاطات دائرة الجمارك، وخاصة في معبر الكرامة من خلال عمله مفتشاً للجمارك. (الإدارة العامة للجمارك والمكوس، 2018).

### أهداف الدراسة:

- 1- دراسة الاجراءات المتبعة في دائرة الجمارك الفلسطينية على الحد من التهريب عبر معبر الكرامة.
- 2- تحليل تأثير القوانين والتشريعات الجمركية الفلسطينية على الحد من التهريب عبر معبر الكرامة.
- 3- دراسة علاقة كفاءة الموارد البشرية في دائرة الجمارك الفلسطينية بالحد من التهريب عبر معبر الكرامة.

### تساؤلات الدراسة:

السؤال الرئيس: ما فاعلية السياسات والإجراءات الجمركية الفلسطينية في مواجهة ظاهرة

التهريب عبر معبر الكرامة؟

وينتق عن هذا السؤال الرئيس عدة أسئلة:

- 1- ما مدى الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية من وجهة نظر الموظفين؟
- 2- ما مدى قوانين دائرة الجمارك وتشريعاتها عبر معبر الكرامة على حماية المجتمع والسوق المحلي من تهريب البضائع الممنوعة أو المحظورة مثل المخدرات والأسلحة، أو التي تمس الصحة العامة مثل: السلع المرفوضة، والأدوية المغشوشة؟
- 3- ما مدى كفاءة الموارد البشرية العاملة في دائرة الجمارك عبر معبر الكرامة للحد من التهريب؟

### فرضيات الدراسة:

- 1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين القوانين والتشريعات والحد من التهريب.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) بين كفاءة الموارد البشرية والحد من التهريب.

### حدود الدراسة

**الحدود الموضوعية:** وتتمثل في استجابات عينة الدراسة على أدائها وهما الاستبانة والمقابلة.

**الحدود البشرية:** ستشمل جميع موظفي الجمارك الفلسطينية العاملين على معبر الكرامة الفلسطيني.

**الحدود المكانية:** سيتم إجراء هذه الدراسة في معبر الكرامة الفلسطيني/ أريحا.

**الحدود الزمنية:** تم تطبيق هذه الدراسة على الفترة الزمنية بين عامي 2024/2023.

### مصطلحات الدراسة

#### التهريب:

تقديم بيانات غير صحيحة بقصد استيراد بضائع ممنوعة، أو محظورة، أو تصديرها، أو بقصد دفع ضريبة أقل من الضريبة المستحقة قانوناً، أو تقديم مستندات أو فواتير مزورة، أو وضع علامات كاذبة، أو إخفاء العلامات الأصلية، أو عدم التصريح عن البضائع المستوردة أو المصدرة، أو عدم اتباع المسالك والطرق التي حددها النظام لإدخال وإخراج البضائع من حدود الدولة الجمركية. (السامرائي، والعبيدي، 2012)

#### التهريب الجمركي:

إدخال البضائع إلى البلاد، أو إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية، ورسوم الضرائب والرسوم الأخرى كلياً أو جزئياً، أو خلافاً لأحكام المنع، أو التقييد الواردة في قوانين الجمارك المعمول بها في الدولة. (إسماعيل ووهيب، 2016)

#### معبر الكرامة (جسر الملك حسين):

يعتبر جسر الملك حسين المعبر الحدودي الدولي الوحيد في الضفة الغربية، كما أنه يعتبر معبر الخروج والدخول المخصص للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، ولأولئك المسافرين من وإلى الأردن، ويقع على بعد خمسة كيلومترات شرق مدينة أريحا، ويمتد فوق نهر الأردن القديم، ويخدم الجسر المصالح التجارية في الضفة الغربية، التي تصدر وتستورد من وإلى الأردن، وإلى منطقة الشرق الأوسط.

## الإطار النظري والدراسات السابقة

### مفهوم التهريب الجمركي

يُعرّف التهريب الجمركي بأنه إدخال أو إخراج البضائع من وإلى الدولة بشكل مخالف للتشريعات الجمركية النافذة، سواء بغرض التهريب من دفع الرسوم والضرائب أو من أجل إدخال سلع ممنوعة أو مقيدة. ويتخذ هذا النوع من التهريب أشكالاً متعددة، منها إخفاء البضائع، أو تقديم فواتير مزورة، أو التصريح غير الصحيح عن الكميات أو النوعيات (الحيارى، 1977).

ويرى بعض الباحثين أن التهريب لا يقتصر فقط على التهريب الضريبي، بل يشمل أيضاً كل فعل أو امتناع من شأنه خرق الأنظمة الجمركية، مثل عبور السلع بطرق غير مشروعة، أو انتهاك الحظر المفروض على بعض المنتجات لأسباب اقتصادية أو أمنية أو صحية (الرحاحلة والخالدي، 2012).

أما قانونياً، فغالبا ما تُعرّف التشريعات التهريب الجمركي باعتباره كل إدخال أو إخراج للسلع دون الالتزام بالإجراءات الجمركية المقررة، أو مخالفة الأنظمة والتعليمات، ما يؤدي إلى ضياع حقوق الدولة المالية ويُعد جريمة اقتصادية خطيرة تمس الأمن الاقتصادي للدولة (عبد اللطيف، 2015).

كما يشير بعض المختصين إلى أن التهريب الجمركي يُعد أحد أشكال الاقتصاد غير الرسمي، الذي يُضعف من قدرة الدولة على التخطيط المالي السليم، ويُفقد الخزينة العامة إيرادات مهمة تمثل مورداً أساسياً في الدول النامية (مسيف، 2018).

### أسباب تفشي ظاهرة التهريب الجمركي في فلسطين

تعدّ ظاهرة التهريب الجمركي من أبرز القضايا التي تؤثر سلباً على الاقتصاد الفلسطيني، وتتعدد العوامل التي ساهمت في تفشي هذه الظاهرة. من أبرز الأسباب هو غياب الدور الرقابي الفلسطيني، حيث يؤدي عدم التواجد الفلسطيني على المعابر إلى خلق بيئة ملائمة لتفشي التهريب. ويزيد من تعقيد الوضع الإجراءات الإسرائيلية المعقدة، حيث تحكم إسرائيل السياسات التجارية والضريبية بناءً على اتفاق باريس الاقتصادي، مما يضعف قدرة السلطة الفلسطينية على تطبيق السياسات الاقتصادية الفاعلة (السلطة الفلسطينية، 2020).

العامل الجغرافي له دور كبير في تفشي ظاهرة التهريب، إذ تعتبر الضفة الغربية حدوداً مفتوحة لتهريب البضائع، حيث تتيح الطرق غير الرسمية إمكانية تهريب السلع بسهولة. كما تساهم المستعمرات الإسرائيلية في تهريب بعض السلع مثل المحروقات والدواجن، بما يعمق الأزمة ويزيد من تعقيدها. فحسب تقارير الضابطة الجمركية، يتم تهريب 80% من المحروقات والدواجن عبر هذه المستعمرات (الضابطة الجمركية الفلسطينية، 2018).

فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فقد أدى الفرق الكبير بين أسعار السجائر بين الأردن وفلسطين إلى تشجيع عمليات التهريب عبر معبر الكرامة، ما يعكس ضعف الرقابة في هذا المعبر الذي تسيطر عليه إسرائيل بشكل كامل، مما يزيد من حجم التهريب (مؤسسة الحق، 2019).

أيضاً، تساهم القوانين الجمركية القديمة في تفشي هذه الظاهرة، حيث أنها لم تعد قادرة على مواكبة التطورات الحديثة في مواجهة التهريب، كما أن العقوبات المقررة في القوانين الحالية تظل غير فعالة في ردع هذه الأنشطة (أبو الهدى، 2017). بالإضافة إلى ذلك، يساهم العبء الضريبي المرتفع، لا سيما الضرائب غير المباشرة مثل الجمارك المفروضة على بعض السلع، في تشجيع التهريب الجمركي، حيث يسعى القطاع الخاص إلى تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الربح التجاري من خلال التهريب من دفع الضرائب الجمركية (السلطة الفلسطينية، 2020).

وفقاً للبنك الدولي في تقريره لعام 2016، قدرت نسبة الإفصاح الخاطئ عن قيمة البضائع الفلسطينية المستوردة من طرف ثالث بـ 32%، بينما بلغت النسبة للبضائع المستوردة من السوق الإسرائيلي 23%. هذا يوضح كيف أن العوامل الاقتصادية، مثل العبء الضريبي، تلعب دوراً محورياً في تفشي ظاهرة التهريب الجمركي (البنك الدولي، 2016).

#### أهمية الجمارك:

تمتلك الجمارك بأهمية كبيرة في النظام التجاري الدولي، حيث تشكل عنصراً أساسياً في الحفاظ على النظام الاقتصادي للدول وحمايته من التهريب الجمركي والتجارة غير المشروعة. في الوقت الراهن، أصبحت الجمارك جزءاً لا يتجزأ من الجهود الدولية الهادفة إلى إتمام وتطوير النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، الذي يعتمد على التبادل الحر للسلع والخدمات بين الدول. تلعب الجمارك دوراً حيوياً في تسهيل التجارة الدولية، من خلال فرض الرقابة على الواردات والصادرات، وضمان تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالرسوم الجمركية، مما يساهم في حماية الاقتصاد الوطني وتحقيق العوائد المالية من الرسوم الجمركية والضرائب. (Al-Hiyari, 1977; Kreinin, 2010)

إضافة إلى ذلك، تعتبر الجمارك من الآليات الأساسية لمكافحة التهريب الجمركي والتلاعب في المعاملات التجارية التي يمكن أن تؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي. لذلك، فإن للجهود الجمركية دوراً مهماً في تأمين التجارة المشروعة وضمان نزاهة السوق المحلية، فضلاً عن حماية صحة وسلامة المواطنين عبر رقابة السلع المستوردة. (Al-Rahahleh & Al-Khalidi, 2012) على مستوى أوسع، تساهم الجمارك في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال تحسين فعالية الإجراءات الجمركية التي تسهل حركة التجارة وتدعم الابتكار في الصناعات المحلية. (Al-Salamin & Al-Daqa, 2018)

كما أن دور الجمارك لا يقتصر على تطبيق القوانين المحلية فقط، بل يمتد أيضاً إلى التنسيق مع المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) والاتحاد الجمركي الإقليمي لضمان توافق الإجراءات مع المعايير العالمية، مما يعزز التكامل الاقتصادي بين الدول ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى علمي (Wilson, Kattelus, & Wilson, 2007; Gillis, Perkins, & Roemer, 2009).

### الآثار المترتبة عن التهريب الجمركي:

يمثل التهريب الجمركي أحد التحديات الاقتصادية والأمنية البارزة التي تواجه الدول، لا سيما الدول النامية، لما له من تأثير مباشر على الإيرادات العامة للدولة. فالتهرب من دفع الرسوم الجمركية يؤدي إلى انخفاض حجم الموارد المتاحة لتمويل الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، مما يضعف قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية. (Al-Samarai & Al-Abidin, 2012; Ismail & Wahib, 2016) على المستوى الاقتصادي، يؤدي التهريب الجمركي إلى تشويه المنافسة في السوق المحلية، حيث تحصل السلع المهربة على مزايا غير عادلة مقارنة بالسلع المستوردة بطرق قانونية. وهذا قد يدفع بعض التجار القانونيين إلى التهرب بدورهم من الجمارك لتقليل الكلفة وتحقيق التوازن مع الأسعار المهربة، ما يؤدي إلى توسيع دائرة الفساد والتواطؤ. (Al-Salamin & Al-Daqa, 2018)

أما من الناحية الاجتماعية، فيسهم التهريب في نشر السلع المقلدة أو المنتهية الصلاحية، خاصة الأدوية والأغذية، مما يعرض صحة المواطنين للخطر ويقوض ثقتهم بالمؤسسات الرقابية. كما أن اتساع رقعة التهريب يؤدي إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي، والذي يصعب على الدولة مراقبته وفرض الضرائب عليه. (Al-Daqa, 2018)

وفي البعد الأمني، فإن شبكات التهريب عادة ما ترتبط بأنشطة غير قانونية أخرى مثل غسل الأموال، وتجارة المخدرات، والأسلحة، ما يجعل التهريب عاملاً مهدداً للاستقرار العام، خاصة في المناطق الحدودية التي تعاني من ضعف السيطرة الأمنية. (Mariam, 2017)

تُعد كذلك تكاليف مكافحة التهريب مرتفعة، حيث تُجبر الحكومات على تخصيص موارد مالية وبشرية ضخمة لتعزيز الإجراءات الرقابية وتشديد العقوبات، مما يُثقل كاهل الموازنات العامة، دون ضمان القضاء الكامل على هذه الظاهرة. (Al-Hiyari, 1977)

### أهمية الضريبة الجمركية للخزينة الفلسطينية:

تُعد الضرائب الجمركية أحد أبرز مصادر الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، إذ تساهم بشكل كبير في تمويل الموازنة العامة وتغطية النفقات الجارية، لا سيما في ظل محدودية الموارد الطبيعية وضعف القطاع الإنتاجي. وتشير التقارير الرسمية إلى أن الإيرادات الجمركية تُشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات الضريبية التي تعتمد عليها الخزينة العامة الفلسطينية (وزارة المالية الفلسطينية، 2020).

يُذكر أن جزءاً كبيراً من الإيرادات الضريبية الفلسطينية يتم تحصيله من خلال ما يُعرف بـ"مقاصة الإيرادات"، حيث تقوم السلطات الإسرائيلية بجمع الضرائب الجمركية على السلع المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من الخارج عبر المنافذ الإسرائيلية، ثم تحويلها لاحقاً إلى وزارة المالية الفلسطينية، بعد اقتطاع رسوم إدارية تبلغ نسبتها 3% (UNCTAD, 2019).

وتكمن أهمية الضرائب الجمركية أيضاً في تعزيز قدرة الحكومة على تمويل الخدمات العامة، مثل التعليم والصحة والأمن، فضلاً عن دعم المشاريع التنموية والبنية التحتية. وقد بينت دراسة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) أن الضرائب غير المباشرة، وفي مقدمتها الضرائب الجمركية، تشكل العمود الفقري لمالية الحكومة الفلسطينية في ظل غياب ضرائب إنتاج قوية (مسيف، 2018).

من جهة أخرى، فإن التهريب الجمركي والتهرب الضريبي يشكلان تهديداً مباشراً لمستوى الإيرادات الجمركية، مما يؤدي إلى تفاقم العجز المالي وارتفاع مستويات الاعتماد على المساعدات الخارجية، وهو ما أكدته تقارير سابقة صادرة عن أمان ومؤسسات رقابية أخرى (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، 2017).

#### معبر الكرامة (جسر الملك حسين): نبذة تاريخية وأهمية اقتصادية:

يُعد جسر الملك حسين، المعروف فلسطينياً باسم معبر الكرامة، المعبر الدولي البري الوحيد الذي يربط الضفة الغربية بالأردن، بعد إغلاق جسر دامية (جسر الأمير محمد). ويُعرف الجسر في الجانب الإسرائيلي باسم جسر اللنبي. وقد تحوّلت كافة حركة التجارة بين فلسطين والأردن إلى هذا المعبر، مما جعله منفذاً اقتصادياً وتجارياً حيويًا بالنسبة للضفة الغربية. (مجلس الشاحنين الفلسطيني، مجلس التجارة الفلسطيني - بالتريد، 2009) تم إنشاء الجسر لأول مرة في عام 1917 في منطقة غور الأردن، وكان بمثابة نقطة عبور رئيسية بين الضفتين. بعد عام 1967، ونتيجة حرب الأيام الستة، اعتمدت إسرائيل نهر الأردن كحدود فاصلة بينها وبين الأردن، وقامت بتدمير الجسر خلال الحرب، ليتم استبداله لاحقاً بجسر مؤقت عام 1968. ثم، وفي أعقاب اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، تم بناء معبر حديث بجوار الجسر القديم، بمساعدة من الحكومة اليابانية، ليُصبح معبر الكرامة بوابة رسمية تربط فلسطين بالأردن والعالم الخارجي. (مجلس الشاحنين الفلسطيني، مجلس التجارة الفلسطيني - بالتريد، 2009)

يقع الجسر على بُعد خمسة كيلومترات شرق مدينة أريحا، ويمتد فوق نهر الأردن، ويخدم بالأساس سكان الضفة الغربية، سواء للمسافرين أو لنقل البضائع. وتتمثل أهميته الاقتصادية في كونه معبر التصدير والاستيراد الوحيد تقريباً لفلسطين نحو الأردن، ومنه إلى باقي الدول. غير أن التحكم الإسرائيلي الكامل على الطرف الفلسطيني من المعبر يفرض قيوداً إدارية وأمنية تؤثر على حركة الأفراد والتجارة، إذ تسيطر

سلطة الموانئ الإسرائيلية على المعبر، ما يجد من حرية حركة الفلسطينيين والبضائع. (مجلس الشاحنين الفلسطيني، مجلس التجارة الفلسطيني – بالتريد، 2009)  
الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (منير وريم، 2019) بعنوان "التهرب كأبرز معيقات التنمية في المناطق الحدودية واستراتيجية مكافحة - دراسة تحليلية لحالة الجزائر" إلى تسليط الضوء على ظاهرة التهريب بالنظر إلى التطور الكبير الذي عرفته عبر الزمن، وبالنظر أيضاً إلى الآثار الكبيرة التي تركتها على جميع الأصعدة. توصلت الدراسة إلى أن جريمة التهريب الجمركي تنطوي تحت الاقتصاد غير الرسمي، مما يصعب تصنيفها في بعض الحالات. كما أفرزت النتائج أن الجزائر تعاني من هذه الظاهرة بدرجة كبيرة، مما أثر على مسار التنمية فيها وعلى جميع المجالات الاقتصادية، المالية، الثقافية والسياسية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني السلطات الجزائرية جملة من الإجراءات والاستراتيجيات للحد من هذه الظاهرة.

في حين أن دراسة (إسماعيل ووهيب، 2016) بعنوان "أثر التهريب الجمركي في الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة للدولة" هدفت إلى دراسة مشكلة انخفاض الرسوم الجمركية بسبب التهريب وأثرها في الإيرادات الضريبية، حيث تم إجراء البحث في الهيئة العامة للجمارك واستخدام المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدم وجود رقابة خارجية دولية لغرض تبادل المعلومات الخاصة بالتجار والشركات أثناء عملية إدخال البضائع وإخراجها من الدولة، كما أوصت بضرورة تعاون الدولة مع الدول المجاورة لها، ووضع قوانين لتبادل المعلومات، ووضع رقابة شديدة على الحدود الجمركية.

هدفت دراسة (عبد اللطيف، 2015) بعنوان "جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد: دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والعراقي" إلى دراسة العقوبات الجزائية المقررة لهذه الجريمة ومدى تناسبها مع حجمها وخطورتها. توصلت الدراسة إلى أن التشريع الجمركي في كل من الأردن والعراق لم يورد تعريفاً محددًا لجريمة التهريب الجمركي، مما يعيق مكافحتها. كما أوصت الدراسة بوضع تعريف دقيق للبضائع المقيدة وتعديل بعض النصوص القانونية في قوانين الجمارك الأردني والعراقي.

في حين أن دراسة (أبو دحروج، 2014) قد هدفت إلى معرفة العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية - قطاع غزة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي أبرزت ضعف الوعي الجمركي لدى المواطنين والمكلفين وعدم تخصيص الدورات التدريبية لمكافحة التهريب. وأوصت الدراسة بعقد دورات تدريبية متخصصة وزيادة الوعي الجمركي، بالإضافة إلى إنشاء محاكم جمركية متخصصة.

أما دراسة (أبو صلاح، 2013) بعنوان "مدى عدالة السياسة الجمركية على السلع والمنتجات في فلسطين" فقد هدفت إلى التعرف على عدالة السياسة الجمركية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

توصلت الدراسة إلى أن نسبة عدالة السياسة الجمركية في مناطق السلطة الفلسطينية تصل إلى 70% وهي نسبة متوسطة. وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير والتخليص الجمركي، وإعادة النظر في الاتفاقية الاقتصادية مع إسرائيل لتنظيم عملية تحويل الضرائب والرسوم.

هدفت دراسة (Tabandeh, 2012) بعنوان "تقييم العوامل التي تؤثر على التهرب الضريبي في ماليزيا" إلى تقييم العوامل المؤثرة على ظاهرة التهرب الضريبي في ماليزيا خلال الفترة من 1963 إلى 2010. توصل الباحث إلى أن زيادة الضرائب وفرض قوانين معقدة يزيد من ظاهرة التهرب الضريبي. وأوصت الدراسة بضرورة خفض قيمة ضريبة الدخل والأصول ورأس المال، والحد من صعوبة القوانين والقيود المفروضة على التجارة.

### التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

تشابهت الدراسات السابقة جميعها في البحث عن ظاهرة التهرب الجمركي مثل دراسة أبو دحروج (2014)، بعنوان: "العوامل المؤثرة على ظاهرة التهرب الجمركي من وجه نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية في قطاع غزة، ودراسة أبو صلاح (2013) بعنوان مدى عدالة السياسة الجمركية على السلع والمنتجات في فلسطين"، ودراسة منير وريم (2019) بعنوان "التهرب كأبرز معيقات التنمية في المناطق الحدودية وإستراتيجية مكافحة في الجزائر، ودراسة عبد اللطيف (2015) بعنوان جريمة التهرب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والعراقي، ودراسة تبادنة (Tabandeh, 2012) في ماليزيا بعنوان: "تقييم العوامل التي تؤثر على التهرب الضريبي في ماليزيا".

وأكثر ما تشابه به الدراسة الحالية وهي بعنوان " دور دائرة الجمارك الفلسطينية في الحد من التهرب عبر معبر الكرامة" مع دراسة إسماعيل، ووهيب (2016)، في الهدف وهو تأثير التهرب الجمركي على الإيرادات العامة لخزينة الدولة، كذبك تشابه الدراسة الحالية مع دراسة أبو دحروج (2014)، ودراسة أبو صلاح (2013) في البيئة التي أجريت فيها وهي البيئة الفلسطينية، وتختلف مع بقيةها في ذلك.

غطت الدراسة الحالية فجوة زمانية بالنسبة لموضوع التهرب الجمركي، كذلك ستميز عنها في الربط بين موضوعين على قدر كبير من الأهمية وهما التهرب الجمركي في معبر الكرامة، حيث تعتبر حسب علم الباحث من أول الدراسات التي تبحث في هذا الموضوع، وبتكيزها إلى التعرف على مدى قدرة إدارة الجمارك الموجودة على معبر الكرامة في الحد من التهرب، وآليات عمل الجمارك والدور الذي تقوم به إدارة الجمارك على الحدود بوصفها المنفذ البري الوحيد، الذي ربط الضفة الغربية بالعالم الخارجي، وسوف تحتوي هذه الدراسة على نوع وحجم البضائع المصادرة والمضبوطة.

واستفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء إطار نظري وأداة لاستخدامها في إجراءات الدراسة وتطبيقها على العينة الدراسية لها.

## الطريقة والإجراءات:

### منهجية الدراسة:

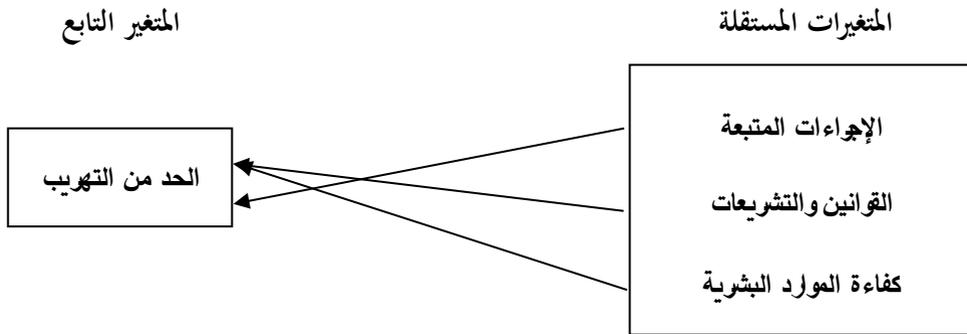
قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي لملاءمته لأغراض هذه الدراسة، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى، حيث اعتمد الباحث على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها، ثم تجميع البيانات عن طريق الاستبانة، التي تم إعدادها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة.

### مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي دائرة الجمارك الفلسطينية على معبر الكرامة وعددهم 48 موظفاً، حيث قام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية مؤلفة من (41) منهم وهم الأفراد الذين تم الوصول إليهم وذلك بسبب الإجازات وتبديل أوقات الدوام، وفيما يأتي وصف لخصائص عينة الدراسة من موظفي دائرة الجمارك الفلسطينية على معبر الكرامة في فلسطين حسب متغيراتها.

### أنموذج الدراسة:

يبين الشكل أنموذج الدراسة الذي يوضح مجموعة من المتغيرات المستقلة، والمتوقع أن يكون لها تأثير على المتغير التابع (الحد من التهريب).



الشكل (1): نموذج الدراسة من أعداد الباحثين

### منهج الدراسة:

قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي لملاءمته لأغراض هذه الدراسة، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى، حيث اعتمد الباحث على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها، ثم تجميع البيانات عن طريق الاستبانة، التي تم إعدادها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة.

### مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي دائرة الجمارك الفلسطينية على معبر الكرامة وعددهم 48 موظفاً، حيث قام الباحث باختيار عينة طبقية عشوائية مؤلفة من (41) منهم وهم الأفراد الذين تم الوصول إليهم وذلك بسبب الإجازات وتبديل أوقات الدوام، وفيما يأتي وصف لخصائص عينة الدراسة من موظفي دائرة الجمارك الفلسطينية على معبر الكرامة في فلسطين حسب متغيراتها.

### جدول (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	28	68.3
	أنثى	13	31.7
	المجموع	41	100.0
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	10	24.4
	بكالوريوس	27	65.9
	ماجستير فأعلى	4	9.8
	المجموع	41	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	15	36.6
	6-10 سنوات	12	29.3
	أكثر من 10 سنوات	14	34.1
	المجموع	41	100.0
عدد الدورات التدريبية	لا يوجد	5	12.2
	1-5	21	51.2
	أكثر من 5	15	36.6
	المجموع	41	100.0
المسمى الوظيفي	موظف	29	70.7
	رئيس قسم	4	9.8
	مدير دائرة	8	19.5
	المجموع	41	100.0

يتضح من الجدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة، حيث يبين الجدول المستويات الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة، وتكرار كل مستوى ونسبته المئوية من النسبة الكلية للعينة.

### أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة في دراسته على موظفي دائرة الجمارك الفلسطينية على معبر الكرامة في فلسطين، تضمنت الاستبانة المحاور، وهما: دور دائرة الجمارك الفلسطينية بمجالاته (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية، والقوانين والتشريعات، وكفاءة الموارد البشرية)، وإجراءات الحد من التهريب. وقد قام الباحث بتصميمها وتطويرها كأداة لجمع المعلومات، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:

- 1-مراجعة الأدب النظري المتعلق بدائرة الجمارك الفلسطينية في الضفة الغربية.
  - 2-مراجعة الأبحاث والدراسات والكتب التي بحثت في الحد من التهريب الجمركي.
  - 3-المناقشات والأفكار مع المتخصصين في مجال الدراسة.
- وتكونت أداة الدراسة (الاستبانة) من جزأين:

**الجزء الأول:** ويشمل المعلومات الأولية عن المستجيب الذي سيقوم بتعبئة الاستبانة.  
**الجزء الثاني:** واشتمل على (41) فقرة موزعة على سبعة مجالات هي: (محررين بالإضافة إلى المعلومات الديمغرافية، وهما: دور دائرة الجمارك الفلسطينية بمجالاته (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية، والقوانين والتشريعات، وكفاءة الموارد البشرية)، وإجراءات الحد من التهريب، كما يبينه الجدول (2).

### جدول (2)

#### فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها

الرقم	المجال	عدد الفقرات
دور دائرة الجمارك الفلسطينية		
1	الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية	8
2	القوانين والتشريعات	8
3	كفاءة الموارد البشرية	8
4	إجراءات الحد من التهريب	17
المجموع		41

وقد أعطيت درجات الفقرات الـ 87 من خلال مقياس ليكرت الخماسي كما يبين الجدول (3).

### جدول (3)

#### مفتاح تصحيح فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها حسب مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة					الدرجة
درجة قليلة جداً	درجة قليلة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً	
1	2	3	4	5	

يبين الجدول السابق مفتاح تصحيح فقرات الاستبانة تبعاً لمجالاتها حسب مقياس ليكرت الخماسي، حيث يبين الجدول الاستجابة على كل مجال ودرجتها.

### صدق الأداة:

تم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين المختصين في الدراسات الاقتصادية والتخصصات الأخرى، وقد طلب من المحكمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها أو تعديل صياغتها أو حذفها لعدم أهميتها، وقد رأى المحكمون بضرورة إعادة صياغة بعض الفقرات، وتكونت أداة الدراسة في صورتها النهائية من محورين و(41) فقرة وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري للاستبانة.

### ثبات الأداة:

تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) والجدول (4) يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

### جدول (4)

معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، Cronbach's Alpha

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية	8	86.1
2	القوانين والتشريعات	8	86.7
3	كفاءة الموارد البشرية	8	81.2
	دور دائرة الجمارك الفلسطينية	24	92.3
	إجراءات الحد من التهريب	17	93.6
	الثبات الكلي للأداة	41	95.4

يتضح من الجدول (4) أن معاملات الثبات لمحوري الاستبانة تراوحت بين (92.3 - 93.6) للمحور الأول (دور دائرة الجمارك الفلسطينية) والثاني (إجراءات الحد من التهريب) في حين بلغ الثبات الكلي للأداة (95.4) وهي معاملات ثبات عالية تفي بأغراض البحث العلمي.

### إجراءات الدراسة:

- تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:
- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد أفراد عينة الدراسة.
- الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص.
- قام الباحث بتوزيع الأداة الاستبانة، وقد تم استرجاع (41) استبانة صالحة للتحليل ليشكل العدد (41) عينة الدراسة.

- إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) - استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة. **المعالجات الإحصائية:**

- بعد تفرغ إجابات أفراد العينة على الأداة الأولى (الاستبانة) جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:
- 1- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لتقدير الوزن النسبي لفقرات الاستبانة.
  - 2- معادلة كرونباخ - ألفا (Alpha-Cronbach) لقياس ثبات الاختبار.
  - 3- اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA لمعرفة الفروق المتعلقة بمتغيرات (المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وعدد الدورات التدريبية، والمسمى الوظيفي).
  - 4- اختبار (ت) للعينات المستقلة Independent Sample T- test لمعرفة الفروق المتعلقة بمتغير (الجنس).
  - 5- اختبار المقارنات البعدية LSD لمعرفة الفروق في المتغيرات، التي يتم رفض الفرضيات الخاصة بها.
  - 6- مصفوفة بيرسون لدلالة العلاقة بين المتغيرات (Pearson Correlation Matrix) لدلالة العلاقة بين دور دائرة الجمارك الفلسطينية بمجالاته (الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية، والقوانين والتشريعات، وكفاءة الموارد البشرية)، وإجراءات الحد من التهريب.

#### عرض النتائج ومناقشتها:

- 1- نتائج الفرضية الأولى: والتي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  بين الإجراءات المتبعة من قبل دائرة الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب. للإجابة عن هذه الفرضية، تم استخدام مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix)، لدلالة العلاقة بين متغيري الإجراءات المتبعة من قبل دائرة الجمارك الفلسطينية، والحد من التهريب الجمركي على معبر الكرامة، وكانت النتائج كما في الجدول (5).
- جدول (5)

مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لدلالة العلاقة بين المتغيرات

الحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة		المجال
0.669**	معامل الارتباط	الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية
0.000	مستوى الدلالة	

\*\* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.01$ )، \* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ )

يلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.01$ ) بين الإجراءات المتبعة من دائرة الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب، مقدارها (0.669) عند مستوى دلالة (0.000).

2- نتائج الفرضية الثانية: والتي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين القوانين والتشريعات والحد من التهريب.

للإجابة عن هذه الفرضية، تم استخدام مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix)، لدلالة العلاقة بين متغيري القوانين والتشريعات والحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة، وكانت النتائج مما في الجدول (6):

جدول (6)

مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لدلالة العلاقة بين المتغيرات

الحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة		المجال
0.672**	معامل الارتباط	القوانين والتشريعات
0.000	مستوى الدلالة	

\*\* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.01$ ) \* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ )

يلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.01$ ) بين القوانين والتشريعات والحد من التهريب، مقدارها (0.672) عند مستوى دلالة (0.000).

3- نتائج الفرضية الثالثة: والتي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) بين كفاءة الموارد البشرية في دائرة الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب.

للإجابة عن الفرضية، تم استخدام مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix)، لدلالة العلاقة بين متغيري كفاءة الموارد البشرية في دائرة الجمارك الفلسطينية والحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة، وكانت النتائج مما في الجدول (7):

جدول (7)

مصفوفة بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لدلالة العلاقة بين المتغيرات

الحد من من التهريب الجمركي على معبر الكرامة		المجال
0.589**	معامل الارتباط	كفاءة الموارد البشرية
0.000	مستوى الدلالة	

\*\* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.01$ )، \* (دال إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ )

يلاحظ من الجدول السابق وجود علاقة طردية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.01$ ) بين كفاءة الموارد البشرية في دائرة الجمارك الفلسطينية والحد من التهريب، مقدارها (0.589) عند مستوى دلالة (0.000).

### مناقشة النتائج:

هدفت الدراسة إلى تحليل فاعلية السياسات والإجراءات الجمركية الفلسطينية في مواجهة ظاهرة التهريب عبر الحدود، من خلال استكشاف عدة محاور تمثلت في الإجراءات الجمركية، القوانين والتشريعات، كفاءة الموارد البشرية، ومدى تحقق الحد من التهريب الجمركي. وقد أظهرت النتائج ما يلي:

1- السؤال الفرعي الأول (الإجراءات المتبعة): تبين أن الموظفين يرون الإجراءات المتبعة في دائرة الجمارك ذات فاعلية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بتناسب التشريعات مع الظروف المحلية وتطبيقها بحزم، في حين كانت بعض الجوانب مثل الدور التوعوي والإرشادي أقل تقييماً.

2- السؤال الفرعي الثاني (القوانين والتشريعات): جاءت استجابات أفراد العينة بدرجة كبيرة، خاصة فيما يتعلق بوضوح التشريعات وملاءمة التعرف الجمركية، بينما برزت الحاجة إلى تحسين وضوح هذه التشريعات للمسافرين، وتعزيز قدرة المؤسسات على وضع سياسات فعّالة.

3- السؤال الفرعي الثالث (كفاءة الموارد البشرية): أظهرت النتائج تقييماً كبيراً لكفاءة العنصر البشري، حيث أشاد المبحوثون بإدراك الموظفين لأهمية مكافحة التهريب ومستوى وعيهم وتدريبهم، إلا أن تلبية الاحتياجات الوظيفية بقيت دون المستوى المطلوب.

وقد فسّر الباحثان هذه النتائج بأهمية تكامل العوامل الإدارية والتنظيمية والبشرية في منظومة العمل الجمركي، رغم التحديات المتعلقة بالإمكانات، ما يفتح المجال أمام تحسينات مستقبلية في السياسات والإجراءات الداعمة للحد من التهريب.

### التوصيات:

في ضوء ما تقدم من نتائج، خرج الباحث بعدة توصيات، أهمها:

1- ضرورة قيام دائرة الجمارك بأدوار إرشادية وقائية وعلاجية في مجال مكافحة التهريب الجمركي للمواطنين والمسافرين عبر المعبر الحدودي.

2- ضرورة أن تعمل دائرة الجمارك الفلسطينية على توعية المسافرين بقوانين الجمارك من خلال طرق مختلفة (نشرات وملصقات) حول هذا الموضوع.

3- ضرورة قيام الإدارة الجمركية بتبني سياسات تشجع الموظفين على التدريب على كشف جرائم التهريب الجمركي وذلك نظراً لأهمية العنصر البشري في مكافحة التهريب، بالإضافة إلى زيادة الكادر البشري العامل في الدوائر الجمركية.

- 4- ضرورة تفعيل دور وسائل الإعلام الرسمية والمحلية على التنبيه والوقاية من مخاطر التهريب الجمركي وعواقبه.
- 5- ضرورة تجهيز إدارة الجمارك بكل الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تجعلها تؤدي وظائفها بشكل أفضل وأسرع من حيث تشكيل كوادرات العمل مع استمرار المتابعة لإجراءات الحد من التهريب الجمركي.
- 6- القيام بعقد دراسات واسعة ومستفيضة ومتجددة عن دور الإجراءات التي تقوم بها دائرة الجمارك في الحد من ظاهرة التهريب على المعابر وذلك لأهميتها.

### المصادر والمراجع:

- أبو الهدى، ع. (2017). التهريب الجمركي في فلسطين: الأسباب والآثار. مجلة دراسات اقتصادية، 14(2).
- أبو دحروج، معين. (2014). العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجه نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية - قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الإدارة العامة للجمارك والمكوس. (2018).
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان. (2017). ملخص لأوراق العمل حول التهريب الضريبي. رام الله، فلسطين.
- إسماعيل، هيفاء،، ووهيب، حمزة. (2016). أثر التهريب الجمركي في الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة للدولة: دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 19(1)، 2017.
- البنك الدولي. (2016). تقرير حول التجارة والتهريب الجمركي في فلسطين.
- الحيازي، معن. (1977). جرائم التهريب الجمركي (دراسة مقارنة). دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الرحاحلة، محمد،، والخالدي، إيناس. (2012). المدخل لدراسة علم الجمارك. دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- السامرائي، يسرى،، والعبدين، زهرة. (2012). تحليل ظاهرة التهريب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4(9)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- السلامين، ياسر،، والدقة، عبد الرحمن. (2018). المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين (الطبعة الخامسة). المكتبة الأكاديمية، الخليل، فلسطين.
- السلطة الفلسطينية. (2020). تقرير حول القيود التجارية الإسرائيلية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني.
- السيد، طه. (2001). جريمة التهريب الجمركي في دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة الفكر الشرطي، 10(38)، القيادة العامة لشرطة الشارقة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

- الضابطة الجمركية الفلسطينية.(2018). التقرير السنوي للضابطة الجمركية الفلسطينية.
- عبد اللطيف، رعد. محمد. (2015). جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفات أحكام المنع والتقييد - دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والعراقي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- مجلس الشاحنين الفلسطيني، ومجلس التجارة الفلسطيني - بالتريد.(2009). متطلبات استخدام جسر الملك حسين كبوابة للعالم. مشروع تسهيل التجارة عبر الممرات التجارية، كانون أول 2009.
- مريم، كرفوح. (2017). إدارة الجمارك ودورها في مكافحة الجريمة (نموذج تطبيقي مفتشية أقسام الجمارك بأردان)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أدرار، الجزائر.
- مسيف، جميل. (2018). مخاطر التهريب الجمركي والتهرب الضريبي وأثرهما على الخزينة والسوق الفلسطينية وسبل الحد منها، ورقة بحثية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.
- منير، خاروف.، وريم، ثومرية. (2019). التهريب كأبرز معوقات التنمية في المناطق الحدودية وإستراتيجية مكافحة - دراسة تحليلية لحالة الجزائر. الملتقى الدولي الأول: تنمية وتطوير المناطق الحدودية، جامعة محمد الشريف مساعدي، الجزائر.
- مؤسسة الحق.(2019). التجارة الفلسطينية والممارسات الإسرائيلية: آثار وتحديات.

- Gillis, M., Perkins, D. H., & Roemer, R. (2009). Development economics. Snodgrass.
- Krein, L. (2010). International taxation in a nutshell (6th ed.).
- Melville, A. (2010). Taxation, Finance Act (16th ed.).
- Tabandeh, H. (2012). Estimating factors affecting tax evasion in Malaysia: A neural network method analysis.
- Wilson, R., Kattelus, S. C., & Wilson, R. (2007). Accounting for governmental and nonprofit entities (14th ed.).